العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل ودول أوروبا الشرقية ـ مراحل ومعالم/ يوسف غوبرين

[فيما يلي ترجمة لمقدمة كتاب يوسف غوبرين الذي يحمل عنوان «علاقات إسرائيل مع دول شرق أوروبا ـ منذ قطعها في العام ١٩٦٧ وحتى استئنافها في الأعوام ١٩٨٩ ـ ١٩٩١»، منشورات «ماغنس»، شباط ٢٠٠٩. ويوثق غوبرين في هذه المقدمة، بإيجاز، أبرز مراحل ومعالم سيرورة هذه العلاقات، من قطعها وحتى استئنافها.

يوسف غوبرين هو دبلوماسي إسرائيلي سابق أشغل منصب السكرتير الأول في سفارة إسرائيل في موسكو عشية قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ثم كان لاحقا سفير إسرائيل في الأرجنيتن، وفي رومانيا، وفي النمسا، وفي سلوفينيا وفي سلوفاكيا. وفي سنوات استئناف العلاقات بين إسرائيل ودول أوروبا الشرقية (١٩٨٩ ـ ١٩٩١)، أشغل غوبرين منصب نائب المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية لشؤون أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى فكان، بحكم منصبه هذا، ضالعاً في الاتصالات والتحركات التي سبقت وأدت إلى استئناف العلاقات].

بين العامين ١٩٨٩ و ١٩٩١، أعادت جميع دول الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية ـ هنغاريا، تشيكوسلوفاكيا، بولندا، بلغاريا، يوغسلافيا والاتحاد السوفييتي ـ علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، بعد أن قطعتها في أعقاب حرب الأيام الستة، في حزيران ١٩٦٧. ثم انضمت إلى هذه الدول، أيضا، ألبانيا التي يشكل المسلمون أغلبية السكان فيها، والتي أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية معها للمرة الأولى (في آب ١٩٩١)، وكذلك الاتصالات السياسية بين ممثلي إسرائيل وألمانيا الشرقية (جمهورية ألمانيا الديمقراطية) بين ١٩٨٩ و ١٩٩٠، تمهيدا لإمكانية (لم تتحقق) إقامة

يكشف هذا الكتاب، إذن، وللمرة الأولى في تأريخ السياسة إسرائيلية الخارجية، المراحل والمعالم المستقلة في السيرورة المتواصلة ـ بدءاً من قطع دول الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية علاقاتها مع إسرائيل وحتى موعد استئنافها؛ سيرورة إقامة العلاقات مع ألبانيا والاتصالات بين ممثلي إسرائيل وألمانيا الشرقية، على مدار تاريخها كله تقريبا، وخصوصا في السنوات الأخيرة من وجودها كدولة مستقلة، تمهيدا لإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين.

علاقات دبلوماسية بينهما. وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي (في كانون الأول ١٩٩١) إلى ١٥ جمهورية مستقلة، أنشأت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع كل واحدة منها على حدة.

شكل موضوع العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والاتحاد السوفييتي، منذ قطعها وحتى استئنافها،[١] محوراً مركزياً في تأريخ (هستوريوغرافيا) السياسة الخارجية الإسرائيلية، بينما لم يتطرق البحث، إطلاقاً، إلى علاقات إسرائيل مع دول أوروبا الشرقية خلال فترة انقطاع العلاقات الدبلوماسية بينها. وهي مسألة يمكن فهمها تماماً: أولاً، لأن الاتحاد السوفييتي كان قائد دول الكتلة السوفييتية التي اعتُبرت، كلها (باستثناء رومانيا)، دولاً تابعة له في كل ما يتصل بسياساتها الخارجية. ثانياً، لأن الاتحاد السوفييتي كان قائد المواجهة مع الكتلة الغربية ولأن سياسته في الشرق الأوسط كانت ذات تأثير كبير ـ إن لم يكن حاسماً ـ على الصراع الإسرائيلي ـ العربي في حقبة الحرب الباردة بين الكتلتين. وثالثا، بسبب المعركة التي شنتها إسرائيل، في أنحاء العالم كافة، من أجل دفع الاتحاد السوفييتي إلى تمكين مواطنيه اليهود من الهجرة إلى إسرائيل، وتمكين الباقين منهم على أراضيه من تطوير ثقافتهم القومية، أسوة بالقوميات الأخرى فيها.

نظراً لانسياق دول أوروبا الشرقية في الثلم الذي رسمته السياسة الخارجية السوفييتية حيال إسرائيل وإبدائها موقفاً عدائياً تجاهها على الصعيدين الشرق أوسطي والدولي، على حد سواء، لم يتم إفراد أي بحث خاص لعلاقات كل منها مع إسرائيل. وهذا، على الرغم من الفوارق الجدية التي ظهرت في مستوى العلاقات الثنائية مع إسرائيل، سواء بين هذه الدول نفسها أو بينها وبين الاتحاد السوفييتي ـ في مجالات التجارة الثنائية المتبادلة، العلاقات الثقافية والسياحية وموقف كل منها حيال الجماعات اليهودية القاطنة بين ظهرانيها.

يكشف هذا الكتاب، إذن، وللمرة الأولى في تأريخ السياسة إسرائيلية الخارجية، المراحل والمعالم المستقلة في السيرورة المتواصلة ـ بدءاً من قطع دول الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية علاقاتها مع إسرائيل وحتى موعد استئنافها؛ سيرورة إقامة العلاقات مع ألبانيا والاتصالات بين ممثلي إسرائيل وألمانيا الشرقية، على مدار تاريخها كله تقريبا، وخصوصا في السنوات الأخيرة من وجودها كدولة مستقلة، تمهيدا لإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين. وتبدو هذه الاتصالات السياسية، ظاهريا، كأنها نتيجة ثانوية لسيرورة متكاملة: تحرر هذه الدول، تدريجيا، من تبعيتها السياسية للاتحاد السوفييتي وانتقالها إلى وضع سياسات خارجية مستقلة خاصة بها، من جهة، والتحول الذي حصل في أنظمتها خلال عملية الانتقال التدريجي من أنظمة شيوعية إلى أنظمة ديمقراطية، من جهة أخرى. وربما لم تكن هذه السيرورة المتكاملة ممكنة التحقق لو لم تسبقها سلسلة الإصلاحات التي قادها زعيم الاتحاد السوفييتي آنذاك، ميخائيل غورباتشوف،[٢] على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في بلاده ـ صاحب سياسات «البريسترويكا» و«الجلاسنوست»[٣] ـ ولولا إرسائه سياسة خارجية تسعى، حثيثاً، إلى إنهاء الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية، وذلك بغية تدشين عصر جديد من التعاون بين بلاده وبين الكتلة الغربية، وإزالة التوتر السياسي والعسكري في العالم وتوسيع العلاقات الاقتصادية، العلمية والتكنولوجية المتبادلة. وقد كانت لهذه السياسة تأثيرات حاسمة على سياسة الكتلة السوفييتية: فقد قلصت من تبعيتها السياسية للاتحاد السوفييتي وعززت، في المقابل، سعيها إلى اكتساب مكانة مستقلة واعتماد إصلاحات مماثلة لتلك التي قادها غورباتشوف: تطبيق سياسة داخلية ليبرالية وديمقراطية وسياسة خارجية تنسجم مع المصالح القومية وتخدمها، من خلال استخلاص العبر من أخطاء الماضي. وفي هذا السياق،

في هذا السياق، قدمت رومانيا، العضو في الكتلة السوفييتية وفي حلف وارسو - والتي لم تقطع علاقاتها مع إسرائيل في أعقاب حرب الأيام الستة - مثالا يحتذى. فقد كانت رومانيا، كما هو معروف، قادرة على المناورة ما بين إسرائيل والدول العربية، لأنها احتفظت بعلاقات دبلوماسية مع كلا طرفي النزاع. ونجحت في أن تكون وسيطا بينهما، فكسبت لنفسها مكانة وحظوة في العالمين العربي والغربي، على السواء، أكثر من جميع جاراتها في أوروبا الشرقية.

يمكن تحديد ثلاثة دوافع مركزية ميّزت دول أوروبا الشرقية كلها، التي كانت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل مقطوعة لأكثر من عشرين سنة، وهي:

- **الدافع الأول**: استنتاجها بأن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل كان ثمرة قرار متسرع لم يقدم أي مساهمة اتجاه حل الصراع الإسرائيلي - العربي. (ادعى ممثلو إسرائيل أمام زملائهم من دول أوروبا الشرقية بأن قطع العلاقات، من جهة، والمساعدات العسكرية السخية التي قدمها الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية الأخرى إلى جارات إسرائيل، من جهة أخرى، لم تؤد سوى إلى إجهاض أي فرصة لحل الصراع الإسرائيلي - العربي. ولم يتم نفي هذا الادعاء أو إنكاره). علاوة على هذا، فإن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، الذي رافقته على مدى سنوات طوال، حملات لا سامية ومعادية لإسرائيل، كتلك التي شنها الاتحاد السوفييتي، وضعها في الحلبة الدولية ليس فقط بوصفها دولاً أعضاء في الكتلة السوفييتية، على كل ما يعنيه ذلك وما يحمله من دلالات، وإنما أيضا بكونها حليفة للاتحاد السوفييتي، بتحركاتها وخطواتها الفعلية في إطار الحرب الباردة. ومن هذه الناحية، ساد إجماع تام بين دول الغرب، وإسرائيل ويهود العالم، على اتخاذ موقف متحفظ جدا من هذه الدول.

في هذا السياق، قدمت رومانيا، العضو في الكتلة السوفييتية وفي حلف وارسو - والتي لم تقطع علاقاتها مع إسرائيل في أعقاب حرب الأيام الستة - مثالا يحتذى. فقد كانت رومانيا، كما هو معروف، قادرة على المناورة ما بين إسرائيل والدول العربية، لأنها احتفظت بعلاقات دبلوماسية مع كلا طرفي النزاع. ونجحت في أن تكون وسيطا بينهما، فكسبت لنفسها مكانة وحظوة في العالمين العربي والغربي، على السواء، أكثر من جميع جاراتها في أوروبا الشرقية. ويذكر الجميع مساهمتها في تحقيق السلام بين إسرائيل ومصر، بتشجيعها ودعمها زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى إسرائيل، وبدعمها على الصعيد الدولي اتفاقية السلام الإسرائيلية - المصرية، كدولة وحيدة في الكتلة السوفييتية. كما كانت رومانيا، ايضا، الدولة الوحيدة في الكتلة الشيوعية التي لم تصوت في الأمم المتحدة تأييداً للقرار الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية، مما أكسبها احترام الغرب، وإسرائيل ويهود العالم أجمع. لكن الأمر لم يقتصر على هيبتها واحترامها السياسيين لدى الدول الغربية والدول العربية، فقط، بل تعداه لتنمية وتطوير علاقاتها الاقتصادية والسياحية مع إسرائيل والدول الغربية، قياساً لكل واحدة من جاراتها. وعلى عكس موقف دول أوروبا الشرقية المعادي لإسرائيل في الحلبتين الدولية والشرق أوسطية، تعمقت واتسعت العلاقات بين إسرائيل ورومانيا. رُفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما من ممثلية إلى سفارة، بعد نحو سنة من قيام دول الكتلة السوفييتية، وبضمنها يوغسلافيا، بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. أقيمت بين الدولتين خطوط جوية وبحريّة مباشرة، واستضافت رومانيا من حين إلى آخر رؤساء حكومة، ووزراء خارجية، أعضاء كنيست، رؤساء أحزاب، كُتّاباً وشعراء وشخصيات أخرى من إسرائيل. وشهدت السياحة الإسرائيلية إلى رومانيا ازدهارا لافتا بالمقارنة مع الدول الغربية كلها (قياساً بعدد السكان في إسرائيل). فتحت رومانيا الباب أمام هجرة اليهود فيها إلى إسرائيل، فجرت هذه الهجرة بصورة منتظمة، حتى أن رومانيا شكلت في عهد غورباتشوف جسراً لعبور اليهود من الاتحاد السوفييتي

في طريقهم إلى إسرائيل. وعلى هذا كله، حظيت رومانيا بمديح زعماء إسرائيل، ويهود العالم وقادة الدول الغربية. كما سمحت رومانيا لليهود فيها بتنمية الفولكلور والموروث الشعبي اليهودي على نطاق لم يكن له مثيل في أي من دول الكتلة السوفييتية. وكان اليهود في رومانيا الجالية الوحيدة في الكتلة الشيوعية التي سُمح لها بالانخراط في عضوية المؤتمر الصهيوني العالمي، بينما كان وضع الجماعات اليهودية في دول أوروبا الشرقية الأخرى في الحضيض غالباً، وتعرضت لحملات تشكيك واتهام بأنها تقيم علاقات «مع العدو». وفي هذا، أيضا، كان الوضع مختلفاً من دولة إلى أخرى. فالموقف من اليهود في هنغاريا، بلغاريا ويوغسلافيا كان أكثر ليبرالية مما كان عليه في بولندا، تشيكوسلوفاكيا، الاتحاد السوفييتي وألمانيا الشرقية، حيث جرى، في بعض الأحيان، إجبار تلك الجماعات اليهودية، بأوامر وتوجيهات من السلطات المركزية، على نشر بيانات وتصريحات معادية جداً لإسرائيل وللصهيونية. وقد أدى خروج رومانيا عن حدود السياسة السوفييتية، الصينية والألمانية الشرقية، في ما يتعلق بإسرائيل، إضافة إلى نقدها العلني لغزو جيوش حلف وارسو لتشيكوسلوفاكيا وغزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان، إلى إكساب رومانيا صورة الدولة التي تعتمد سياسة خارجية مستقلة عن سياسة الكتلة ودولها.[4]

- **الدافع الثاني**: الاستنتاج الذي توصلت إليه دول أوروبا الشرقية بأن انقطاعها عن إسرائيل قد حرمها فرص تطوير علاقات اقتصادية وتعاونية معها في المجالين التكنولوجي والزراعي، تحديداً، بما يخدم تطوير اقتصاداتها وتحسين علاقاتها، من خلالها، مع الدول الغربية، وخاصة على خلفية السمعة الإيجابية جدا التي حظيت بها إسرائيل في العالم، في كل ما يتصل بإنجازاتها في مجالات الاقتصاد، العلوم، التربية، الثقافة، التكنولوجيا، الطب والأمن - على الرغم من كونها في حالة حرب دائمة مع جاراتها - وبفضل مكانتها المتينة، على ضوء ذلك كله، في الولايات المتحدة والدول الغربية. كما أن وجود جالية يهودية قوية، داعمة لإسرائيل، في الدول الغربية، وخاصة في الولايات المتحدة، ذات تأثير على الإدارة الأميركية، قد رفع من أهمية ومكانة إسرائيل في نظر تلك الدول. بمعنى، أن «الطريق إلى الغرب عموما، وإلى واشنطن تخصيصاً، يمر عبر إسرائيل». وبالفعل، وكما نبين في الفصول المخصصة لكل واحدة من تلك الدول التي استأنفت علاقاتها مع إسرائيل، فقد كانت ثمة توقعات كبيرة من إسرائيل ومن يهود العالم بشأن الحصول على مساعدات اقتصادية، علمية وتكنولوجية.

- **الدافع الثالث**: هو الوعي بأن انقطاعها عن إسرائيل صادر منها، فعليا، أي فرصة للمشاركة في عملية السلام في منطقتنا، وخاصة الاتحاد السوفييتي كدولة عظمى موازية للولايات المتحدة التي حافظت على علاقات سياسية مع كلا طرفي الصراع الإسرائيلي - العربي. وقد أدت سياسة هذه الدول، بقيادة الاتحاد السوفييتي، والتي تميزت بالعداء الشديد لإسرائيل في الحلبة الدولية - وخاصة في أعقاب حرب الأيام الستة - وبالدعم المكثف والتسليح الواسع للدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي دعت جهاراً إلى القضاء على إسرائيل، إلى امتناع إسرائيل عن إبداء أي ثقة بقدرة الاتحاد السوفييتي والدول التابعة له ويوغسلافيا على لعب دور موضوعي في المساعي الرامية إلى إيجاد حل للصراع الإسرائيلي - العربي.

أيّدت دول أوروبا الشرقية، كلها (بما فيها رومانيا)، الصيغة الثلاثية السوفييتية لحل النزاع الإسرائيلي - العربي في السبعينات وفي أوائل الثمانينات من القرن الماضي. وهي الصيغة التي نصت على:

أ. انسحاب إسرائيل من جميع المناطق التي احتلتها في حزيران ١٩٦٧؛

ب. حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة.

ت. توفير ضمانات أمنية تقدمها الدول الأعضاء في مجلس الأمن لدول المنطقة.

الوسيلة: مؤتمر دولي برعاية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وبمشاركة الدول العربية، إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. لكن إسرائيل رفضت هذه الصيغة بحجة أن اثنتين من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الاتحاد السوفييتي والصين) لا تقيمان علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وأنها لا تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً ذا مكانة مساوية لها في المفاوضات، في الوقت الذي تتمسك فيه هذه المنظمة بالميثاق الوطني الفلسطيني الذي يدعو إلى إبادة إسرائيل. وبناء على هذه الاعتبارات، رفضت إسرائيل، أيضا، الصيغة الموسعة والمُحسَّنة بالنسبة لإسرائيل، التي نشرها الاتحاد السوفييتي في العام ١٩٨٧ وأيدتها دول أوروبا الشرقية كلها دون تحفظ:

أ. انسحاب إسرائيل من جميع المناطق العربية التي احتلتها منذ العام ١٩٦٧، تفكيك المستوطنات التي

ابتداء من العام ١٩٨٩، تمحور موقف الاتحاد السوفييتي ـ ومعه موقف دول أوروبا الشرقية الأخرى أيضا ـ في الدعوة إلى الاعتراف بمبدأ «توازن المصالح» بين الأمن (لإسرائيل) والحقوق (للفلسطينيين)، غير أن الحديث لم يكن يتطرق آنذاك، إطلاقا، إلى تفاصيل المقترحات السابقة. في صميم الرؤية السوفييتية ـ وكذا جميع دول أوروبا الشرقية أيضا ـ كانت الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية النزاع الإسرائيلي ـ العربي برعاية الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ودون إملاء على الأطراف المشاركة فيه: إسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» وبقية الدول العربية الأخرى.

أقامتها في تلك المناطق وإعلان حدود بين إسرائيل وجاراتها غير قابلة للتجاوز.

ب. منح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم أو تلقي التعويض.

ت. إعادة الجزء الشرقي من القدس إلى العرب.

ث. ضمان حق جميع دول المنطقة في العيش المستقل والآمن.

ج. إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية وإقامة سلام بينها. على إسرائيل والدولة الفلسطينية التعهد بالاحترام المتبادل للسيادة السياسية والسلامة الإقليمية لكل منهما وبتسوية الخلافات بينهما بطرق سلمية.

ح. توفير ضمانات أمنية دولية للتسوية التي سيتم التوصل إليها بين طرفي النزاع.

انفتاح غورباتشوف (يسار) على الغرب، مهد للعلاقة بين اسرائيل ودول أوروبا الشرقية.
(في الصورة: غورباتشوف مع رونالد ريغان وجورج بوش في العام ١٩٨٨).

ابتداء من العام ١٩٨٩، تمحور موقف الاتحاد السوفييتي ـ ومعه موقف دول أوروبا الشرقية الأخرى أيضا ـ في الدعوة إلى الاعتراف بمبدأ «توازن المصالح» بين الأمن (لإسرائيل) والحقوق (للفلسطينيين)، غير أن الحديث لم يكن يتطرق آنذاك، إطلاقا، إلى تفاصيل المقترحات السابقة. في صميم الرؤية السوفييتية ـ وكذا جميع دول أوروبا الشرقية أيضا ـ كانت الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية النزاع الإسرائيلي ـ العربي برعاية الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ودون إملاء على الأطراف المشاركة فيه: إسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» وبقية الدول العربية الأخرى.

دعت سياسة البريسترويكا (إعادة البناء) والجلاسنوست (الانفتاح على النقد والرقابة الجماهيرية) التي قادها زعيم الاتحاد السوفييتي ميخائيل غورباتشوف ـ للمرة الأولى في تاريخ الاتحاد السوفييتي ـ إلى اعتماد إصلاحات عميقة في الإدارة الاقتصادية في مجالات الصناعة والزراعة في مختلف أنحاء البلاد بغية تحسين وتنجيع منهجيات التخطيط المركزي، وذلك في مسعى لرفع وتسريع وتائر التطوير الاقتصادي والصناعي وزيادة إنتاجيته، إلى جانب دمج النشاط الاقتصادي الخاص والتعاوني في المجال الزراعي. كما أتاحت هذه السياسة، أيضا، حرية التعبير في الصحافة وفي وسائل الإعلام الأخرى، إضافة إلى الانتخابات الحرة، التنافسية، العامة، لضمان تمثيل لوائي لمندوبي الحزب الشيوعي السوفييتي (الحاكم) وفي «مؤتمر الشعب» (الذي أصبح الهيئة البرلمانية الجديدة) الذي كان يفترض أن ينتخب من بين أعضائه أعضاء مجلس السوفييت الأعلى. وفي مرحلة لاحقة (١٩٩٠)، اتخذ مندوبو

أرسى غورباتشوف سياسة ترمي إلى تخفيف حدة التوتر بين الكتلتين، الشرقية والغربية، من خلال إجراء مفاوضات مكثفة مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى سعياً إلى تحسين علاقات بلاده مع دول العالم قاطبة، بما فيها الصين الشعبية أيضا، وإقامة علاقات دبلوماسية مع كوريا الجنوبية (التي كانت تعتبر «محرّمة»، آنذاك) وجنوب أفريقيا، إلى جانب الاستعداد لإنشاء علاقات مع إسرائيل. وقد كان لهذه السياسة تأثير كبير على دول أوروبا الشرقية التي رغبت، هي أيضا، في وضع وممارسة سياسة خارجية مستقلة وفقما تمليه مصالحها الوطنية والاقتصادية.

المؤتمر قرارهم بالسماح لأحزاب أخرى بالترشح والانتخاب لمجلس السوفييت الأعلى فألغى، بذلك، حصرية الحزب الواحد (الشيوعي) الحاكم وأصبح التمثيل البرلماني في الاتحاد السوفييتي على أساس التعددية الحزبية.

في المقابل، أرسى غورباتشوف سياسة ترمي إلى تخفيف حدة التوتر بين الكتلتين، الشرقية والغربية، من خلال إجراء مفاوضات مكثفة مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى سعياً إلى تحسين علاقات بلاده مع دول العالم قاطبة، بما فيها الصين الشعبية أيضا، وإقامة علاقات دبلوماسية مع كوريا الجنوبية (التي كانت تعتبر «محرّمة»، آنذاك) وجنوب أفريقيا، إلى جانب الاستعداد لإنشاء علاقات مع إسرائيل. وقد كان لهذه السياسة تأثير كبير على دول أوروبا الشرقية التي رغبت، هي أيضا، في وضع وممارسة سياسة خارجية مستقلة وفقما تمليه مصالحها الوطنية والاقتصادية، بما في ذلك تطوير علاقاتها مع الدول الغربية ومع إسرائيل أيضا. وفي هذا السياق، ليس أن هذه الدول لم تصطدم بأي معارضة من جانب الاتحاد السوفييتي فقط، بل حظيت بمباركته وتشجيعه أيضا.

كان لسياسة غورباتشوف الجديدة، الداخلية والخارجية، إذن، تأثير حاسم في ظهور وتبلور عمليات الدمقرطة في كل واحدة من دول أوروبا الشرقية (بما فيها البانيا وألمانيا الشرقية، أيضا)، طبقا لظروف كل منها السياسية الداخلية وبروح المواجهة الإيديولوجية بين المحافظين، أنصار النظام الشيوعي الذي خسروا من قوتهم البرلمانية وتأثيرهم بين أبناء شعبهم، من جهة، وبين القوى الليبرالية التي دعمت سياسة البريسترويكا والجلاسنوست. وقد حظيت قوى التقدم هذه بتأييد الغالبية الساحقة من سكان الدولة الذين كانوا يرغبون في تطوير وتوسيع علاقاتهم مع الدول الغربية، بما فيها إسرائيل. وكان من شأن هذه السيرورات أنها عجّلت في تقرّب تلك الدول من إسرائيل، لفترات قصيرة أحياناً (هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، مثلا (ولفترات طويلة ومتواصلة في أحيان أخرى (بولندا، بلغاريا، يوغسلافيا وألبانيا وألمانيا الشرقية). وقد جرى ذلك في أعقاب الانتخابات الحرة والديمقراطية التي جرت في كل واحدة من تلك الدول وما تمخضت عنه من إقصاء للقيادات السابقة (الشيوعية) عن مقاليد الحكم.

وتيرة استئناف العلاقات، إذن، أملاها موعد تغيير مفاتيح السلطة في كل واحدة من تلك الدول، إلى جانب خشية بعضها (بلغاريا، الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا) من «رد فعل العرب». ونتيجة لهذه التأخيرات، استمرت عملية استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وبين كل واحدة من تلك الدول على حدة فترة استمرت نحو سنتين كاملتين.

على الرغم من أن بعض الدول قد حصلت على إذن واضح وصريح من الاتحاد السوفييتي قبل إقدامها على عملية التقارب مع إسرائيل، إلا أن دولا أخرى في أوروبا الشرقية بقيت، كما أشرنا، متخوفة من ردود فعل حادة ومن المس بعلاقاتها الوثيقة مع الدول العربية. وعليه، فقد تم اجتراح صيغة استئناف العلاقات بصورة تدريجية: تبادل الممثليات برعاية الدول التي مثلت مصالح كل واحدة من تلك الدول (بولندا، هنغاريا والاتحاد السوفييتي)، بداية، ثم إنشاء ممثليات مستقلة على مستوى التمثيل القنصلي، لاحقا (بولندا والاتحاد السوفييتي) وفقط بعد ذلك رفع العلاقات إلى مستوى التمثيل الدبلوماسي الكامل. وقد كانت هنغاريا الدولة الأولى من بين دول أوروبا الشرقية التي استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل (أيلول ١٩٨٩)؛ تلتها تشيكوسلوفاكيا ثم بولندا (شباط ١٩٩٠)، ثم بلغاريا (أيار ١٩٩٠) فيوغسلافيا (٨ تشرين الأول ١٩٩١) وآخرها الاتحاد السوفييتي (١٨ تشرين الأول ١٩٩١). جميعها على مستوى السفارات. ومع ذلك، تنبغي العودة والإشارة إلى أنه خلال سنوات القطيعة كلها، وخاصة منذ

وحتى بعد رحيل تيتو (في العام ١٩٨٠)، لم تكن القيادة الجديدة في يوغسلافيا معنية بتغيير سياسته حيال إسرائيل، أو ربما لم تكن لديها القدرة اللازمة للقيام بذلك في غياب قائد قوي بمكانة تيتو. والتناقض الذي نشأ تمثل في أن تيتو وعبد الناصر قد رحلا عن هذه الدنيا، بينما أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع مصر، فيما كانت علاقاتها الدبلوماسية مع يوغسلافيا لا تزال مقطوعة.

أواسط السبعينات من القرن العشرين فصاعدا، تطورت علاقات متبادلة في مجالات التجارة والاقتصاد، الثقافة والسياحة، بين إسرائيل وغالبية دول أوروبا الشرقية، ولو على نطاق ضيق، وأن إسرائيل لم تفوت أي فرصة في هذا الاتجاه. ومع الوقت، تشعبت هذه العلاقات واتسعت فشكلت أرضية مهمة لاستئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين هذه الدول وإسرائيل.

يوغسلافيا، لماذا؟ كما هو معروف، يوغسلافيا لم تكن عضواً في حلف وارسو ولم تنتمِ إلى الكتلة السوفييتية. ومع ذلك، فقط كانت جزءاً من الكتلة الشيوعية. يوغسلافيا، بقيادة الرئيس جوزيف بروز تيتو، قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل لسببين مركزيين: على خلفية علاقات الصداقة التي ربطت تيتو بالرئيس المصري جمال عبد الناصر وتعبيراً عن تضامنها مع نضاله ضد إسرائيل؛ وعلى خلفية سعي تيتو إلى الفوز بقيادة حركة «دول عدم الانحياز» التي اعتمدت سياسة صريحة في تأييد العرب في كل ما يرتبط بالنزاع الإسرائيلي ـ العربي. وحتى بعد رحيل تيتو (في العام ١٩٨٠)، لم تكن القيادة الجديدة في يوغسلافيا معنية بتغيير سياسته حيال إسرائيل، أو ربما لم تكن لديها القدرة اللازمة للقيام بذلك في غياب قائد قوي بمكانة تيتو. والتناقض الذي نشأ تمثل في أن تيتو وعبد الناصر قد رحلا عن هذه الدنيا، بينما أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع مصر، فيما كانت علاقاتها الدبلوماسية مع يوغسلافيا لا تزال مقطوعة.

كانت علاقات يوغسلافيا مع الدول العربية ـ وخاصة مع ليبيا والعراق ـ وثيقة جدا. وكان تخوفها الأساسي في استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، كما قيل للممثلين الإسرائيليين، من مغبة تعريض مصالحها الاقتصادية في الدول العربية إلى الخطر، فضلا عن المخاطرة المحتملة بموقعها القيادي في حركة «دول عدم الانحياز». وقد ظل ميلها نحو دول عدم الانحياز وارتباطها بها أشبه بأسطورة غير مفهومة (حتى حين تضعضعت مكانة هذه الحركة وتراجعت في أعقاب التقارب الذي حصل بين الكتلتين وفي أعقاب الانقسامات التي حصلت في داخل الحركة نفسها). وليس من المستبعد أن يكون قد اتضح لها، حينما قررت استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، أن مخاوفها كانت وهمية ولا أساس لها وأن القطيعة بينها وبين إسرائيل، كما بالنسبة لدول أوروبا الشرقية الأخرى، قد حرمتها من الاستفادة من التعاون المثمر معها. وإضافة إلى ذلك، فقد أيقنت أن دول أوروبا الشرقية الأخرى قد استأنفت علاقاتها مع إسرائيل ـ بما فيها الاتحاد السوفييتي، على مستوى التمثيل القنصلي ـ من دون أن تتكبد أي أضرار من جانب الدول العربية. في مثل هذا الوضع، بقيت يوغسلافيا الدولة الوحيدة من دول أوروبا الشرقية التي ترددت كثيرا قبل اتخاذ قرارها باستئناف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. وفوق هذا، فقد ظهرت في الوقت نفسه، أيضا، قضية إعلان كرواتيا وسلوفينيا استقلالهما وخطر تفكك الجمهورية اليوغسلافية. وكان من شأن هذه الحقائق كلها أنها ساهمت، كما يبدو، في صدور قرارها (المتأخر) باستئناف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل (١٩٩١) على أمل أن تُفَسَّر علاقاتها مع إسرائيل في الحلبة الدولية بأنها اعتراف باستمرار وجودها الفيدرالي، مما يحول دون تفككها.

الاتحاد السوفييتي، لماذا؟ العاملان الأساسيان اللذان وسما علاقات إسرائيل مع الاتحاد السوفييتي منذ أواسط خمسينيات القرن العشرين فصاعدا، كانا: التدخل السوفييتي في الشرق الأوسط والنضال من أجل يهود الاتحاد السوفييتي. وقد فقد هذا العاملان، كلاهما، من أهميتهما ووزنهما في عهد غورباتشوف. صحيح أنه كانت ثمة مؤشرات على أن الاتحاد السوفييتي قد مارس، في عهد غورباتشوف، تأثيراً على منظمة التحرير في اتجاه تليين مواقفها حيال إسرائيل، وعلى أنه كان للاتحاد

أدى التقارب الحثيث بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، عشية إنهاء «الحرب الباردة» بينهما، إلى تخفيف حدة التوتر في الساحة الشرق أوسطية بصورة كبيرة. فقد طرأ تقدم حقيقي وجدي في اعتبار التعاون الوثيق بينهما وسيلة مجدية لإخماد بؤر التوتر في العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وهذا المفهوم، تحديدا، هو الذي أوصل إلى عقد مؤتمر السلام في مدريد لحل النزاع الإسرائيلي ـ العربي (في العام ١٩٩١)

السوفييتي تأثير على الرئيس السوري حافظ الأسد في اتجاه كبح تطلعاته نحو بلوغ توازن عسكري استراتيجي مع إسرائيل. من هذه الناحية، يمكن القول إن سياسة الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط قد شهدت تحولاً إيجابيا، وذلك بعد سنوات من تبنّيه فكرة أن مجرد إذكاء الصراع الإسرائيلي ـ العربي هو الذي يضمن له موطئ قدم استراتيجياً في الشرق الأوسط (وليس السلام الذي يمكنه تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة). وعلاوة على هذا، فقد أدى التقارب الحثيث بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، عشية إنهاء «الحرب الباردة» بينهما، إلى تخفيف حدة التوتر في الساحة الشرق أوسطية بصورة كبيرة. فقد طرأ تقدم حقيقي وجدي في اعتبار التعاون الوثيق بينهما وسيلة مجدية لإخماد بؤر التوتر في العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وهذا المفهوم، تحديدا، هو الذي أوصل إلى عقد مؤتمر السلام في مدريد لحل النزاع الإسرائيلي ـ العربي (في العام ١٩٩١) برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبموافقة إسرائيلية تامة، على ضوء التغيرات الإيجابية التي حصلت في سياسة الاتحاد السوفييتي ومواقفه حيال إسرائيل.[5]

في عهد غورباتشوف، كما هو معروف، حصل تحول راديكالي في وضعية الأقلية اليهودية في الاتحاد السوفييتي ومكانتها، على الصعيدين القومي والقانوني، شمل فتح أبواب الهجرة إلى إسرائيل وإطلاق حرية الانتظام في جمعيات قومية وثقافية، بما في ذلك تشجيع إحياء مؤسسات يهودية دينية وعلمانية. وفي المقابل، جرت عملية تطبيع للعلاقات الإسرائيلية ـ السوفييتية على ثلاث مراحل: الأولى ـ تبادل ممثليات على مستوى قنصليّ، كل منهما في دولة أخرى كانت معتمدة لديها: إسرائيل في سفارة هولندا في موسكو والاتحاد السوفييتي في سفارة فنلندا في تل أبيب (١٩٨٧/ ١٩٨٨)؛ الثانية ـ رفع مستوى العلاقات المتبادلة إلى قنصلية عامة (١٩٩٠)؛ والثالثة ـ

اسحق شامير: الوصول الصعب إلى مؤتمر مدريد.

استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين الدولتين (١٨ تشرين الأول ١٩٩١). وقد جرت هذه العملية بالتزامن مع موافقة إسرائيل على عقد مؤتمر السلام في مدريد لحل الصراع الإسرائيلي ـ العربي إبان زيارة وزير الخارجية السوفييتي، بوريس بانكين (Pankin)، إلى القدس.

إسرائيل، التي كانت معنية بافتتاح ممثلية في موسكو لمعالجة شؤون اليهود الراغبين في الهجرة إلى إسرائيل، تعاملت مع استئناف العلاقات على مراحل باعتباره الخيار الأقل سوءاً. أما في الاتحاد السوفييتي، وعلى ضوء التحولات العميقة والكبيرة التي جرت في سياساته الداخلية والخارجية، فقد طُرح وتكرر السؤال عن سبب لجوئه إلى سياسة المراحل في استئناف علاقاته مع إسرائيل.

وقد كان تقديري الشخصي، آنذاك، أن الأمر يعود إلى ثلاثة أسباب مركزية هي: الأول ـ تأثير اللوبي المؤيد للعرب على

جاء استئناف الاتحاد السوفييتي علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل ليس فقط على خلفية التحولات السياسية التي أحدثها غورباتشوف في بلاده، بما في ذلك المؤشرات الإيجابية في سياسته تجاه إسرائيل، بل أيضا ـ وبصورة أساسية ـ من أجل الحصول على موافقة إسرائيل على عقد مؤتمر السلام في مدريد برعاية الدولتين الأعظم، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وبمشاركة إسرائيل، مصر، الأردن، سورية وممثل منظمة التحرير الفلسطينية الذي كان جزءاً من الوفد الأردني.

الجهاز السياسي السوفييتي، بمن في ذلك «المستعربون» في وزارة الخارجية السوفييتية. فقد كان هذا الجهاز هو الذي كبح محاولات استئناف العلاقات وأجهضها سابقاً، بالإشارة إلى الضرر المحتمل على مكانة الاتحاد السوفييتي في العالم العربي من جراء استئناف العلاقات مع إسرائيل، وخاصة في المجالين السياسي والاقتصادي؛ الثاني ـ الميل المبالغ فيه للأخذ في الاعتبار رغبة وموقف ملايين المسلمين في الجمهوريات الآسيوية من الاتحاد السوفييتي (وهو عامل لم يكن معروفا من قبل)، على ضوء تعزز أواصر الروابط القومية بين هؤلاء والدول العربية والإسلامية المجاورة؛ والثالث ـ الرغبة في الاحتفاظ بـ«الورقة الأخيرة» من أجل إرغام إسرائيل، على خلفية رغبتها الشديدة في استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي، على القبول بعقد مؤتمر السلام في مدريد لتسوية النزاع الإسرائيلي ـ العربي (٣٠ تشرين الأول ١٩٩١).

وبنظرة إلى الوراء، يبدو أن تقديري هذا قد تحقق. فقد جاء استئناف الاتحاد السوفييتي علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل ليس فقط على خلفية التحولات السياسية التي أحدثها غورباتشوف في بلاده، بما في ذلك المؤشرات الإيجابية في سياسته تجاه إسرائيل، بل أيضا ـ وبصورة أساسية ـ من أجل الحصول على موافقة إسرائيل على عقد مؤتمر السلام في مدريد برعاية الدولتين الأعظم، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وبمشاركة إسرائيل، مصر، الأردن، سورية وممثل منظمة التحرير الفلسطينية الذي كان جزءاً من الوفد الأردني. ولم يكن من قبيل الصدفة، إطلاقا، تزامن الإعلان عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والاتحاد السوفييتي والإعلان عن انعقاد مؤتمر مدريد في بيان مشترك أصدره وزيرا الخارجية الأميركي، جيمس بيكر، والسوفييتي بوريس بانكين، خلال زيارتهما إلى القدس. وكان ظهور هذين الرجلين على منصة واحدة في القدس أكثر من مجرد دليل رمزي على التعاون بين الدولتين الأعظم اللتين وجدتا لهما قاسما مشتركا في لعب دور مركزي ومتساو في مؤتمر السلام.

في مؤتمر مدريد، عرض الاتحاد السوفييتي صيغته الجديدة لحل النزاع الإسرائيلي ـ العربي، والتي انسجمت إلى حد بعيد مع سياسته الرامية إلى نزع فتيل التوتر بين الكتلتين والبحث عن مقترحات مشتركة لحل النزاعات الإقليمية، وفي مركزها:

أ. عملية صنع السلام أصبحت ممكنة بفضل انتهاء الحرب الباردة، التعاون والتنسيق بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، واللذين ينبغي استمرارهما بتقديم الاستشارة والنصح والرعاية، دون الإملاء على الأطراف. وعلى هذه العملية أن تنتهي بالتوقيع على اتفاقيات سلام.

ب. قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يسري على جميع القطاعات والجبهات.

ت. حق الفلسطينيين (لم يتم ذكر منظمة التحرير الفلسطينية) في تقرير المصير مكفول في نص ميثاق الأمم المتحدة.

ث. تتم تسوية النزاع على مراحل.

ج. قضية القدس، بكونها مسألة معقدة وحساسة جدا، تُطرح للبحث في نهاية عملية صنع السلام، وليس في بداياتها.

ح. وقف الاستيطان يشكل بادرة حسن نية من جانب إسرائيل ويتعامل العرب معها بإيجابية.

بالرغم من تبني دول أوروبا الشرقية الأخرى المقترح السوفييتي، إلا أن استئناف علاقاتها مع إسرائيل تجسد، أساساً، في دفع مصالحها القومية الخاصة، أكثر من تدخلها في النزاع الإسرائيلي ـ العربي ومحاولات تسويته.

بهذا، انتهى عهد القطيعة في العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وجميع دول أوروبا الشرقية، والذي كانت بدايته مع انتهاء حرب الأيام الستة (حزيران ١٩٦٧)، فيما أقيمت أيضا علاقات دبلوماسية جديدة مع ألبانيا. وقد عاد هذا العهد، الذي كان جزءا من الحرب الباردة، بالضرر على دول أوروبا الشرقية، أكثر مما عاد عليها بفائدة، سواء في الساحة الشرق أوسطية أو في الحلبة الدولية أو في العلاقات الثنائية مع إسرائيل. ويمتاز العهد الجديد، الذي دُشّن بعلاقات متبادلة بين إسرائيل ودول أوروبا الشرقية، بعلاقات صداقة متينة وتعاون وثيق على جميع المستويات، بما في ذلك في الحلبة الدولية.

ترجمه عن العبريّة: سليم سلامة

الهوامش

١ جاك، ٤٠ سنة من الحوار، Govrin, Israeli-Soviet Relations, Levin, Memoirs, pp. xi-xiv- 317- 332، غوبرين، سيلع، ليفين، علاقات إسرائيل الخارجية، ص ٧١– ٩٠؛ غوبرين، علاقات إسرائيل ـ الاتحاد السوفييتي، ص ٤٤٥– ٤٥٨.

٢ غوبرين، غورباشتوف.

٣ غورباتشوف، بيريسترويكا.

٤ غوبرين، علاقات إسرائيل ـ رومانيا.

٥ بنتسور، الطريق إلى السلام.

المراجع

– بنتسور، إيتان (١٩٩٧). **الطريق إلى السلام تمر عبر مدريد**. دار النشر يديعوت أحرونوت.

– جاك، موشي (١٩٨٨). ٤٠ **سنة حوار مع موسكو**. مكتبة معاريف

– غوبرين، يوسف (١٩٩٠). **علاقات إسرائيل مع الاتحاد السوفييتي**. دار النشر ماجنس

– غوبرين، يوسف (٢٠٠١). **علاقات إسرائيل– رومانيا في نهايات عهد شاوشسكو**. دار النشر ماجنس

– غورباتشوف، ميخائيل (١٩٨٨). **بريسترويكا– تفكير جديد لبلادنا والعالم**. مكتبة معاريف

- Govrin, Israeli-Soviet Relations, Levin, Memoirs, pp. xi-xiv